

## الحوثيون يستولون على أكبر شركة إعلامية في صنعاء

وتفكيك التهم جزافا لكل ما لا يتطابق وهو سلطات الأمر الواقع بصنعاء، محملة الحوثيين مسؤولية هذه الممارسات. ودعت النقابة المظلمات المعنية بحرية التعبير وفي مقدمتها "اتحاد الصحفيين العرب" و"الاتحاد الدولي للصحفيين"، للتضامن مع الشركة والضغط لإنهاء هذه الإجراءات القمعية. وصادر الحوثيون معظم المؤسسات التي تعمل في مجال الإعلام، منذ سيطرتهم على صنعاء ومعظم المحافظات الشمالية في 2014. ويوجه الحوثيون تهمة متعلقة بالتعاون مع "دول أجنبية" كمبرر للسيطرة على تلك المؤسسات.

**طه المعمرى: توجيه التهم باقتراء جرائم تمس أمن الدولة والتخابر مع دولة أجنبية مبرر لمصادرة الشركة**

ووفقا للمركز الوطني للمعلومات في اليمن، فإنه قبل سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014، كانت تعمل حوالي 295 قناة إعلامية في اليمن، أربع منها مملوكة للدولة، وأربع عشرة قناة تلفزيونية خاصة. وتعتبر السيطرة على الخطاب المحلي والعالمي مسألة مهمة بالنسبة إلى الحوثيين. فقد قاموا بقصف مقر التلفزيون الرسمي، وبعدها على الفور قاموا باستبدال العاملين المهنيين في الإعلام بعاملين آخرين مواليين للحوثيين في المناطق التي تقع تحت سيطرتهم.

## العنف ضد المراسلين بلغ مستوى مرتفعا في ألمانيا

برلين - أعربت منظمة "مراسلون بلا حدود" عن أملها في تلقي الصحفيين الذين يقومون بتغطية مسيرات مناهضة لإجراءات الوفاة من فايروس كورونا المستجد، المزيد من الحماية والدعم خلال عملهم. وقال المدير التنفيذي للمنظمة بالمانيا كريستيان ميرير الثلاثاء لمحطة إذاعة "بايرن2" إنه لا بد للأسف من القول إن الشرطة في ألمانيا "لا تحمي دائما حقوق الصحفيين على نحو مناسب". وأضاف "يعد ذلك أمرا مريباً، لذا فإننا نطلب أيضا تعزيز ذلك في التدريبات الشرطة بحيث يتعلم أفراد الشرطة على نحو أفضل، ما هي حقوق الصحفيين في إطار التغطية الصحفية". ولم يعد أحدث مؤشر لحرية الصحافة تُشرته منظمة مراسلون بلا حدود الثلاثاء يضم ألمانيا بين الدول الرائدة. ومن بين 180 دولة تم تقييمها، جاءت ألمانيا في المركز الثالث عشر بانخفاض مركزين عن ترتيب العام الماضي. وقال المتحدث باسم مجلس إدارة المنظمة، مايكل ريديسك "بسبب العديد من الهجمات خلال المظاهرات ضد التدابير الرامية إلى احتواء الجائحة، كان علينا أن نخفض درجة حرية



خض درجة حرية الصحافة في ألمانيا إشارة تنذر بالخطر

## أين العالم العربي من محاولات روسيا والصين كسر هيمنة شركات الإنترنت

السيطرة على ما تنشره المنصات الأميركية غير متاح دون بدائل محلية



توافق صيني روسي ضد عمالقة الإنترنت الأميركيين

منصات بديلة تنافس عمالقة الإنترنت محليا. وتقيس القنوات الفضائية نجاحها بحسب عدد المشاهدات على يوتيوب، وتعتبر هذه الأرقام انعكاسا لمدى الجهد الذي يقوم به العاملون في القنوات بمختلف مجالاتها. وعلى سبيل المثال سجلت القنوات التلفزيونية السعودية الوطنية أكثر من مليار مشاهدة على منصة يوتيوب العالمي في فبراير الماضي، وهو ما اعتبره القائمون عليها جهدا يجسد الاهتمام والحرص على تقديم خدمة تلفزيونية متميزة للمشاهدين، بالشكل الذي يليب طموحاتهم، ويحقق رغباتهم، عبر مجموعة من البرامج المتنوعة والمتخصصة. وتصدرت القناة السعودية الأولى قائمة الأعلى مشاهدة في القنوات التلفزيونية، حيث حققت أكثر من 369 مليون مشاهدة، وبلغ عدد مشتركيها 1.42 مليون مشترك. وجاءت القنوات الرياضية في المرتبة الثانية كأعلى نسبة مشاهدة بـ294 مليون مشاهدة، وعدد مشتركين بلغ 730 ألف مشترك، وفي المرتبة الثالثة قناة الإخبارية، وقناتنا القرآن الكريم والسنة النبوية في المركزين الرابع والخامس، وأخيرا قناة نكريات. لكن السلطات الروسية لا تابه كثيرا بتحقيق وسائل الإعلام المحلية مثل هذه الأرقام، بل على العكس لا تنظر بالارتياح لشعبية يوتيوب بين المستخدمين، حيث أصبحت المنصة المملوكة لشركة غوغل المصدر الرئيسي للأخبار لعدد كبير من الشبان الروس ويعتمد عدد متزايد منهم عليها للاطلاع على الأخبار نظرا إلى أن روسيا تترك هامش حرية كبيرا نسبيا للإنترنت مقارنة مع وسائل الإعلام التقليدية. وياتت الفيديوها التي ينشرها المعارض اليكسي نافالني تحقق المزيد من الراجح، وقد استقطبت تحقيقاته الملايين من المشاهدين. وقالت الناطقة باسم الناشط المسجون إنها تلقت من يوتيوب رسالة تعلمها عن طلب من الهيئة الروسية الناطقة لقطع الاتصالات "روزكوماندوزور" بإلغاء فيديو نُشره أخيرا حساب المعارض يدعو إلى التظاهر الأرياء للثدييد بظروف سجنه وتدهور وضعه الصحي. وبالوإزاة، أبدت السلطات الروسية استياءها أخيرا من القيود

تسعى روسيا للاقتداء بالصين في محاولة الحد من هيمنة الشركات الرقمية الأميركية على ما يتم نشره عبر شبكة الإنترنت، وهي محاولة تطمح لها دولة أخرى في المنطقة العربية لكنها لا تملك الإمكانيات لتطبيقها لعدم وجود بدائل محلية.

موسكو - أعلنت روسيا فتح تحقيق بشأن غوغل ومنصتها للفيديوها يوتيوب بتهمة "استغلال موقعها المهيمن"، في أحدث مواجهة بين المجموعات الإلكترونية العملاقة والسلطات الروسية التي تسعى لإيجاد بدائل وطنية تخضع لسلطتها وتتحكم في ما تنشره.

وبالنسبة إلى روسيا كما في الكثير من دول العالم فإنها تشعر بعدم القدرة على السيطرة على ما ينشر على المنصات الرقمية داخل البلاد في ظل هيمنة المجموعات الأميركية العملاقة وتحكمها بخيارات نشر أو عدم نشر بعض المضامين، خصوصا السياسية منها.

وبصرف النظر عن مضمون هذا المحتوى إن كان سياسيا معارضا للحكومات أو يحض على الفوضى والتطرف وبث الكراهية، فإن إكسبات الدول في محاولة إخضاع المنصات الرقمية لسلطتها بشكل نسبي شديد

التي تبين بين دولة وأخرى. وفي العالم العربي يبدو أمرا غير متاح مطلقا للحكومات، فلم تنجح من قبل أي دولة عربية لفرض عقوبات على شركات الإنترنت العملاقة أو غرامات بسبب مخالفات في المحتوى أو الهيمنة كما حدث في روسيا والاتحاد الأوروبي ودول أخرى.

أما الصين فكانت الدولة السبابة لإراحة رأسها من صداع المنصات الرقمية الأميركية، وفي أول مواجهة معها قامت السلطات بحجب موقع يوتيوب في أثناء أعمال الشغب في التيب عام 2008 أي بعد ثلاث سنوات فقط من إطلاق الموقع، غير أن الصين تنطلق في إجراءاتها من موقع قوة حيث تمتلك البديل وهو موقع ويكيو؛ وهو مشابه ليوتيوب في الاسم ونظام العمل لتمنح المواطن الصيني شعورا بعدم الاختلاف.

وتحاول موسكو الاقتداء بالتجربة الصينية فقد دعت إلى إنشاء مواقع محلية لاستضافة ومشاركة الفيديوها، بهدف وضع حد لهيمنة يوتيوب في هذا المجال. وحجت وسائل الإعلام الروسية على ضرورة وضع



**القنوات الفضائية تقيس نجاحها بحسب عدد المشاهدات على يوتيوب، وتعتبر هذه الأرقام انعكاسا لمدى جهد العاملين فيها**

